حكومة نتنياهو السادسة: تحت سطوة المستوطنين واليمين المتطرف

بقلم: أنطوان شلحت

وضع رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبل بنيامين نتنياهو يوم 2022/12/28 لمسات أخيرة على ائتلافه المُكوّن من أحزاب يمينية متطرفة تابعة لتيار الصهيونية الدينية وأحزاب اليهود الحريديم المتزمتين دينياً، حيث تم تحديد الخطوط الأساسية التوجيهية للحكومة التي تشدّد، من بين أمور أخرى، على "حق الشعب اليهودي الحصري وغير القابل للتصرف في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، وتشمل تعهدات بتعزيز الاستيطان في "الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية)".

وقبل مراسم أداء الحكومة الإسرائيلية الجديدة اليمين القانونية في الكنيست مساء يوم 2022/12/29، وقّع حزب الليكود بزعامة نتنياهو اتفاقيات ائتلافية مع حزبي اليهود الحريديم شاس ويهدوت هتوراه، وكذلك مع أحزاب اليمين المتطرف: "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" ("قوة يهوديّة") و"نوعام".

وفي الاتفاقين الائتلافيين المنفصلين مع حزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" واللذين تطالعون أبرز بنودهما هنا، التزم حزب الليكود من حيث المبدأ بفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق يهودا والسامرة، مع مراعاة اعتبارات رئيس الحكومة فيما يتعلق بـ"التوقيت وتقييم المصالح الوطنية والدولية لدولة إسرائيل". وفي هذا الاتفاق تعهد نتنياهو أيضاً بشرعنة البؤر الاستيطانية التي تعتبرها الحكومة الإسرائيلية حالياً غير قانونية.

كما جرى التعهد في الاتفاقيات الائتلافية بالحفاظ على قضايا الوضع الراهن التي تتعلق بالدين والدولة بما في ذلك ما يتعلق بالأماكن المقدسة.

كما ورد فيها أن الحكومة "ستتخذ خطوات لضمان الحوكمة واستعادة التوازن المناسب بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية"، وفي سبيل ذلك ستقوم الحكومة بسن "فقرة التغلّب" التي من شأنها أن تسمح للكنيست بإعادة تشريع قوانين ألغتها المحكمة الإسرائيلية العليا باعتبارها تتعارض مع قوانين أساس إسرائيل شبه الدستورية.

ولا تشمل الخطوط العريضة للائتلاف التزاماً إزاء الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية، حيث يرد فيها أن الحكومة "ستحافظ على الطابع اليهودي للدولة وعلى تراث إسرائيل، وستحترم ممارسات وتقاليد أفراد جميع الأديان في البلاد وفقا لقيم وثيقة الاستقلال".

وتنص بعض الاتفاقيات على إعداد تشريع لتعديل "قانون العودة" الإسرائيلي الذي يحكم سياسة الهجرة من أجل جعل الحصول على حقوق هجرة تلقائية لأشخاص غير يهود أمراً أكثر صعوبة. كما تنص على تعديلات لرفض شرعية التحول إلى اليهودية بحسب إجراءات تيارات غير أرثوذكسية تتم في إسرائيل. وكلا هذين التغييرين يهدّدان بمس علاقات إسرائيل مع اليهود في الشتات الذين ينتمي ملايين منهم إلى تيارات غير أرثوذكسية داخل اليهودية.

كما تعهدت الحكومة الجديدة في المبادئ التوجيهية للائتلاف بأن تواصل إسرائيل في ظل الحكومة الجديدة حربها ضد برنامج إيران النووي، وسعيها لتعزيز مكانة القدس، وسعيها لتعزيز السلام مع جميع جيرانها مع الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها التاريخية والوطنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وخفض كلفة المعيشة ومكافحة الفقر، والسعي إلى تعزيز الهجرة اليهودية، وإعطاء الأولوية للتعليم، ومحاربة موجة الجريمة في القطاع العربي.

هذا، وتشمل التعيينات الرئيسية في الائتلاف الحكومي المقبل تعيين عضو الكنيست عن حزب الليكود يوآف غالانت، وهو لواء سابق في الجيش الإسرائيلي، وزيراً للدفاع. وسيكون إلى جانبه في وزارة الدفاع بتسلئيل سموتريتش من حزب اليمين المتطرف "الصهيونية الدينية"، الذي يدعم فرض السيادة الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية بدون حقوق متساوية للفلسطينيين، وسيُمنح هذا الأخير صلاحيات واسعة النطاق فيما

يتعلق بالشؤون المدنية للمستوطنات اليهودية والفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وسيتولى إيتمار بن غفير رئيس حزب "عوتسما يهوديت" الشبيه من ناحية أيديولوجية بحزب "الصهيونية الدينية"، منصب وزير الأمن القومي مع سلطة غير مسبوقة على الشرطة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم في الأيام الأخيرة تسريع القوانين التي تمكّن سموتريتش وبن غفير من تولي هذين المنصبين الموسعين في الكنيست، وكذلك القانون الذي يمكّن زعيم حزب شاس، أرييه درعي، من العودة إلى شغل منصب وزير على الرغم من أنه يقضي عقوبة سجن مع وقف التنفيذ تم فرضها في وقت سابق من هذا العام عليه بسبب ارتكابه مخالفات ضريبية.

نقدّم هنا عرضاً للحكومة الإسرائيلية الجديدة (حكومة بنيامين نتنياهو السادسة) من ناحية تركيبتها والاتفاقيات الائتلافية التي وقعتها ولا سيما بين الليكود وبين كل من حزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت". كما تطالعون بروفايلين خاصين ببتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير بالإضافة إلى قراءتين: الأولى حول سمات هذه الحكومة التي ستكون تحت سطوة المستوطنين واليمين المتطرّف، والثانية حول "فقرة التغلّب" وغاياتها والجدل الذي أثارته في الحلبة السياسية والقضائية الإسرائيلية.